

العمير يستفسر من العبدالله عن مخالفة مصانع وشركات غذائية في صباح

هل تم إيقاف تلك المصانع والشركات عن العمل ومنعها من تزويد المدارس بالأغذية؟
هل تم التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة لكي تتخذ الإجراءات اللازمة ضد تلك الشركات والمصانع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بجميع المراسلات التي تمت بين البلدية والهيئة العامة للصناعة.
وهل تم إخطار وزارة التربية وتحذيرها من الأغذية التي وردت إليها من تلك المصانع والشركات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بنسخة من المراسلات بين بلدية الكويت ووزارة التربية.

وجه النائب علي العمير سؤالاً لبرلمانها إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله، جاء فيه: طالبتنا وسائل الإعلام بأن بلدية الكويت قامت بتأريخ 28 أبريل بمخالفة عدد من المصانع والشركات الغذائية في صباحاً تقوم بتزويد المدارس بوجبات غذائية غير مطابقة للمواصفات والإشترطات الصحية في ضوء ذلك يرجى موافقتنا بالتالي: ما صحة هذا الخبر؟ وإن كان صحيحاً فيرجى تزويدنا بصورة طبق الاصل لمحاضر المخالفات التي حررتها البلدية ضد تلك المصانع والشركات.



د.علي العمير

موقعه يحدث الكثير من المشاكل والازدحام المروري العرف يقترح نقل السجن المركزي إلى إحدى الجزر

الحالي إلى إحدى الجزر المشار إليها على أن يراعى في بنائه أحدث النظم الخاصة بالمؤسسات الإصلاحية.

الإصلاحية بالبلاد وتم إنشاؤه في موقع أصبح وسط المساكن والمرافق الخدمية وأصبح يمثل صورة مشوهة للتطور الحضاري وبسبب موقعه يحدث الكثير من المشاكل والازدحام المروري خاصة في مظاهر ترحيل واستقبال السجناء والحكوم عليهم بصورة تثير النفوس وتدعو لضيق القاطنين بالمنطقة. لذلك وعملاً على مواكبة التطور العالمي وتأكيداً للمظهر الحضاري للمنطقة ودعمًا لاستغلال المساحات الشاغرة من الأرضي في الجزر مثل وربة وفيلكا وبوبيان وتحققاً لمزيد من الاستغلال الأمثل لها.

قدم النائب مبارك العرف اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: اسندنا لثلاثون رقم 117 لسنة 1960 في شأن إصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية التي وزارة الداخلية القيام على تنفيذ الأحكام الصادرة بالعقوبة في السجون ومراكز التأهيل التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض، وهو ما يعرف بالمؤسسات الإصلاحية أو المعدة أساساً لتنفيذ الأحكام بالحبس والسجن ضد الحكوم عليهم بعقوبات سلبية للحرية، وخلال العقد الأخير شهدت المؤسسات الإصلاحية تطوراً كبيراً سواء في طبيعة المباني المخصصة لذلك أو طرق ووسائل إدارتها على نحو يحقق الغاية من التشريع والعقاب. وبالنظر إلى أن السجن المركزي هو المؤسسة



مبارك العرف

بصفته أول منتخب خليجي عربي آسيوي يتأهل للمونديال الفضل لإطلاق أسماء لاعبي منتخب 1980 على الصالات الرياضية والمدارس الحكومية

من خلال تسمية الصالات الرياضية في المدارس الحكومية -بني باسماء هؤلاء اللاعبين على أن تكون الأولوية في اختيار الأسماء وترتيبها للقاطنين منهم في المنطقة السكنية التي توجد فيها المدرسة الحكومية.

لا يشكر الله»، فإنه من الواجب أن تعبر الدولة عن الشكر والعرفان لرجال العصر الذهبي من لاعبي منتخب الكويت الوطني بتخليد ذكراهم من خلال تسمية الصالات الرياضية في المدارس الحكومية -بني باسماء لاعبي منتخب الكويت للعصر الذهبي مثل صالة فتحي كميل الرياضية وصالة جاسم يعقوب الرياضية وصالة أحمد الطرابلسي الرياضية حتى يستذكر النشء والأجيال ما قدمه هؤلاء اللاعبين الأبطال وتكون أسمائهم مثلاً يحتذى بها كل شاب في الكويت. ونص الاقتراح على تخليد ذكرى لاعبي منتخب الكويت الوطني للعصر الذهبي الذين تأهل المنتخب بسبب جهودهم وإخلاصهم لبطولة كأس آسيا ومونديال كأس العالم 1982.

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: شهد تاريخ الحركة الرياضية في الكويت عصرًا ذهبيًا لمنتخب الكويت الوطني إبان الأعوام من 1980 حتى 1982، فقد تأهل منتخب الكويت الوطني في العام 1980 لتصفيات آسيا وحاز كأس آسيا كأول دولة عربية، وكان أول منتخب خليجي عربي آسيوي يتأهل لمونديال كأس العالم في العام 1982.



نبيل الفضل

ثمن استجابة وزير الداخلية لمناشدته حول ضباط الصف عبد الحميد دشتي: المطالبة برئيس وزراء شعبي ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب

متمنين لابنائنا كل التوفيق والنجاح في دورتهم لخدمة وطننا الغالي.

الداخلية تصديه الفوري لمناشدته المنشورة أمس في بعض الصحف المحلية وإصداره التوجيهات المباشرة والتي وضعت حداً لمعاونة ضباط الصف الجامعيين، وذلك قبل أن يحق خبر المنشأة، فقد تلقى ابناؤنا اتصالاً من وزارة الداخلية يبشرهم ويدعوهم للاتحاق غداً بالسورة التدريبية التاسعة لضباط الصف الجامعيين، وإذ أقدم بكل الشكر والتقدير لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فإنه يسرني أن نقل له ما حملني إياه الأهالي وأبنائنا الطلبة لضباط الصف وشكر وامتناناً له على جهوده المباركة والتي ساهمت في رفع معاناتهم،

اعتبر النائب عبد الحميد دشتي مطالبة الغالبية المطلقة برئيس وزراء شعبي وحكومة منتخبة ظاهرة مستمدة من الربيع العربي، مشدداً على عدم قبول أفكار الغالبية لأن ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. وقال دشتي في تصريح للصحافيين إن النواب الحاليين من حقهم ممارسة دورهم الرقابي ولكن من غير الافتئات على أجهزة الدولة، مطالبا وزير الكهرباء بالضغط على إجراءاته إن كانت سلبية حتى لا تتعرض المنظومة الكهربائية للخطر في 2014. من جانب آخر ثنن النائب د.عبد الحميد عباس دشتي لنائب رئيس الوزراء ووزير



د.عبد الحميد دشتي

الزلزلة: الوقت الحالي غير مناسب خصوصا في ظل الوفرة المادية المالية» بعد اجتماعها بوفد صندوق النقد الدولي: نرفض فرض الضرائب خصوصا مع تردي الخدمات

على الشركات، غير قانون الضرائب - الزكاة 1٪، ولكن عندما نريد أن نسحب هذا الأمر على الأفراد، فلا يمكن ذلك خصوصا في ظل الفوضى المالية. وشدد الزلزلة على أن فرض الضرائب في الوقت الراهن غير مقنع البتة، وكما ذكرت آنفاً فإن الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست على المستوى المطلوب.

يمكن أن نقرر الضرائب رهنًا، لاسيما أن الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست على المستوى المطلوب. وذكر الزلزلة: إن اللقاء كان مثمرا، ولكن نحن كنا واضحين في كلامنا، وإن الضرائب على الأفراد لا يمكن أن تكون في هذا الوقت، إلا إذا قدمت الحكومة خطة لتحسين الخدمات، وعموما نحن لدينا قانون ضرائب واضح وبيّن

نطالب الحكومة بخطة لتحسين مستوى الخدمات



د.يوسف الزلزلة

رفضت اللجنة المالية البرلمانية فرض أي ضرائب على المواطنين رهنًا، خصوصا مع تردي الخدمات، واتفقت مع صندوق النقد الدولي على أن الوقت الحالي غير مناسب في الكويت لإقرار الضرائب. وقال رئيس اللجنة د.يوسف الزلزلة: اجتماعنا أمس مع وفد صندوق النقد الدولي، وأكدنا لهم أنه لا

بعد اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي عبد الصمد: عدد وظائف العقود بمشروع ميزانية هيئة المعلومات المدنية لا يعكس العدد الصحيح



متمام البغلي وعدنان عبدالصمد ومبارك النجادة وعبدالله المعيوف

مشروع البطاقة الذكية واستخراجها بصورة فورية والذي أدرج له في 2013/2014 مبلغ 13.7 مليون دينار، ومشروع توفير الخبرات الفنية لتغطية احتياجات قطاع تقنية المعلومات والذي أدرج له في ميزانية 2013/2014 مبلغ 300 ألف دينار. إلا أنه من الملاحظ انخفاض المنصرف الفعلي على تلك المشروعات عن المقدر لها بميزانيات السنوات الأولى والثانية من الخطة بمعدلات كبيرة. وقد طالبت اللجنة بسرعة استكمال تلك المشروعات والتي تعتبر ثقله نوعية في مجال الخدمات التي تقدمها الهيئة للمواطنين والمقيمين فضلا عن تطوير الخدمات الاحصائية المتوفرة بنظام الخدمة المدنية وتطوير أنظمة قواعد البيانات والبرامج وتطبيقها المستخدمة لرفع كفاءتها وتوفير نظام وطني لحفظ الوثائق باستخدام أجهزة وتقنيات حديثة

600 ألف دينار، 300 ألف دينار في الوقت الذي أدرجت فيه الهيئة في مشروع ميزانياتها 410 آلاف دينار لعدد 27 وظيفة عقد ثالث معظمها لوظائف المستشارين والخبراء في مجال تقنية المعلومات في الباب الأول وطلبت اللجنة ترشيح الإنفاق على توفير خدمات الخبراء من خلال مراجعة الاعتمادات المدرجة في كل من الباب الأول والثاني لعقود الخبراء واستبعاد الاعتمادات المدرجة لتوفير الخدمة نفسها في أي من البابين. واتضح للجنة أنه بالرغم من أن الهيئة قد خططت خطوات ملموسة في تنفيذ مشروعها الثلاثة التطويرية الواردة في خطة التنمية الاقتصادية وهي: مشروع تحديث قواعد البيانات ونظم المعلومات وتطوير الخدمات الاحصائية بنظام المعلومات المدنية والذي أدرج له 2.6 مليون دينار في 2013/2014، ومشروع استكمال مراحل

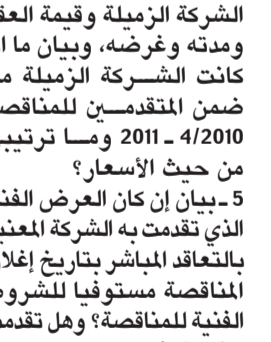
أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة قد انعقدت لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية للسنة المالية 2013/2014، حيث بلغت جملة مصروفات الهيئة المقدرة 46,000 دينار، كما بلغت جملة إيرادات الهيئة المقدرة 7,9 ملايين دينار على أن تغطي الزيادة في مصروفات الهيئة عن إيراداتها من ميزانية الحسابات العامة بوزارة المالية.

وقد تناولت اللجنة ما يلي: زاد عدد وظائف الهيئة الخاصة من الكويتيين من 1017 وظيفة في 2012/2013 إلى 1087 وظيفة في 2013/2014 بزيادة عددها 70 وظيفة جديدة فضلا عن وجود 18 وظيفة شاغرة منها 6 وظائف إشرافية (مدير إدارة ومراقبين) وطلبت اللجنة سرعة شغل الوظائف الشاغرة والجديدة خلال السنة المالية 2013/2014. واتضح للجنة أن عدد وظائف العقود المدرجة بمشروع ميزانية الهيئة لا يعكس العدد الصحيح لوظائف العمالة الوافدة في ضوء ادراج الهيئة اعتمادات لعقود تشغيل عمالة وافدة ضمن مصروفات الباب الثاني بلغ عددها 150 وظيفة، وبالتالي فإن عدد وظائف العمالة الوافدة المقدر للسنة المالية 2013/2014 يبلغ 312 وظيفة وليست 162 وظيفة كما أوضحت الهيئة. وأدرجت الهيئة في مشروع ميزانياتها للسنتين الماليتين 2013/2014، 2014/2013 في الباب الثاني مبلغ لتوفير الخبرات الفنية لتغطية احتياجات قطاع تقنية المعلومات بلغت على التوالي

المطوع يطلب أسماء الشركات المتقدمة لمناقصة «الخارجية»

المباشر وأي شركة زميلة لهذه الشركة أن وجدت. ث - فيما لو كان رأي الاستشاري بعدم أهلية الشركة المعنية التعاقد المباشر لتنفيذ المناقصة، تزويدي بالإسفن الفنية التي جعلت الوزارة تخالف رأي الاستشاري والتعاقد مباشرة مع الشركة المعنية؟ وأسباب التعاقد مع الاستشاري مع عدم الأخذ برأيه الفني؟ ج - تزويدي بالتقرير الفني النهائي الصادر من الفريق الفني للوزارة وتزويدنا بالبراي الفني للاستشاري وكل المراسلات التي تمت بين الوزارة والاستشاري. 8 - مع عدم موافقة لجنة المناقصات على ترسية وزارة الخارجية، قامت اللجنة بتغيير الترسية على مناقص آخر، فيرجى تزويدي برأي ديوان المحاسبة. 9 - لماذا لم تتم ترسية المناقصة وتوقيع العقد خلال هذه الفترة والتي تمتد قرابة 3 سنوات. 10 - تزويدي بجميع المراسلات الخاصة بالترسية المذكورة بين الوزارة وكل من لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة. 11 - تزويدي بمبررات طلب إلغاء المناقصة والتعاقد المباشر؟ ومبررات الوزارة للتعاقد المباشر إذا كان عطاء

الشركة الزميلة وقيمة العقد ومدته وغرضه، وبيان ما إذا كانت الشركة الزميلة من ضمن المتقدمين للمناقصة 4/2010 - 2011 وما ترتيبها من حيث الأسعار؟ 5 - بيان إن كان العرض الفني الذي تقدمت به الشركة المعنية بالتعاقد المباشر بتاريخ إغلاق المناقصة مستوفيا للشروط الفنية للمناقصة؟ وهل تقدمت الشركة بأي تعديل على جدول الأسعار والكميات المقدمة من ضمن العرض الفني والمالي يوم إغلاق المناقصة؟ ومن وجهة نظر الفريق الفني التابع للوزارة، هل تطابق عرضها الفني مع عروض أخرى لشركة زميلة (إن وجدت)؟ 6 - تزويدي بجميع المراسلات بين الوزارة والشركة المعنية بما يخص التعاقد المباشر. 7 - تزويدي بالجهة التي شاركت في تقييم العروض المقدمة مع أي استشاري أو طرف آخر من خارج الوزارة إن وجدت مع: أ - تكلفة الاستعانة بالجهات المشاركة في التقييم. ب - تزويدي بالرأي الفني لتلك الأطراف وتوصياتها الخاصة بالترسية لأي شركة. ت - تزويدي بالرأي الفني لتلك الشركة المعنية بالتعاقد



عدنان المطوع

قال النائب عدنان المطوع : أصدرت لجنة المناقصات المركزية موافقتها باجتماعها رقم 17/2013 ونشرت بالجريدة الرسمية الكويت اليوم عدد 1127 بتاريخ 14 أبريل 2013 بطلب وزارة الخارجية بإلغاء مناقصة رقم 4/2010 - 2011 والتعاقد المباشر مع إحدى الشركات، ووجه المطوع سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لإفادتي وتزويدي بالتالي: 1 - تاريخ طرح وإغلاق المناقصة المذكورة؟ 2 - عدد وأسماء الشركات المتقدمة؟ وما إذا كانت الشركة المعنية بالتعاقد المباشر من ضمن الشركات المتقدمة للمناقصة أم لا؟ وترتيبها من حيث الأسعار؟ وما إذا كان من ضمن المناقصين شركات زميلة للشركة بنفس المالك؟ إن كانت تتبع نفس المالك يرجى تزويدي بنسخة من الترخيص وترتيبها بين الشركات المتقدمة من حيث الأسعار؟ 3 - قيمة ومبلغ الترسية ومدته ونسخة من العقد المباشر؟ 4 - تزويدي بنسخة من أي تعامل أو تعاقد سابق للوزارة مع الشركة المعنية بالتعاقد المباشر أو أي من الشركات الزميلة لها مع تحديد اسم